أثر التحفظ المحاسبي في قرارات التمويل المصرفي بالسودان

The impact of accounting conservatism on financing decisions in Sudan

الصادق محمد ادم علي*	إيمان أحمد محمد هارون
جامعة كردفان-السودان-	ماجستير المحاسبة جامعة كردفان -السودان-
elsadigshubka@yahoo.com	Emanharon37@gmail.com

تاريخ الاستلام: 29 /06/ 2025 تاريخ القبول: 31 /10/ 2025 تاريخ النشر: 19 /12/2025

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم التحفظ المحاسبي وقرارات التمويل المصرفي وتوضيح أثر التحفظ المحاسبي على اتخاذ قرارات التمويل المصرفي من خلال دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية العاملة في مدينة الأبيض بالسودان.وتوصلت الدراسة إلى أن التحفظ المحاسبي يساعد في زيادة كفاءة وجودة قرارات التمويل المصرفي كما أنه يساهم في معالجة المشاكل والشكاوى الخاصة بقرارات التمويل المصرفي.

الكلمات المفتاحية: التحفظ، المحاسبي، قرارات، التمويل، المصارف.

تصنيف *JEL*: G21 ;M41

Abstract :

The study aimed to identify the concept of accounting conservatism and bank financing decisions and to clarify the impact of accounting conservatism on bank financing decisions through a field study on a sample of Sudanese banks operating in Elobeid city, Sudan. The study concluded that accounting conservatism helps increase the efficiency and quality of bank financing decisions and also contributes to addressing problems and complaints related to bank financing decisions. The study recommended that banks experiencing difficulties in financing decisions should exercise an appropriate degree of accounting conservatism. Taking into account the quality of financial data, the need for continuous reform of the Sudanese banking system to keep pace with global economic developments.

Keywords: Conservatism, Accounting, Decisions, Financing, Banks.

JEL classification codes: G21 ;M41

*المؤلف المرسل.الصادق محمد ادم علي، elsadigshubka@yahoo.com

مقدمة:

من الملاحظ أن الساحة المصرفية العالمية تشهد العديد من التطورات التي انعكست بشكل واضح على المنظومة المصرفية لغالبية دول العالم، وكانت لها آثار كبيرة على الجهاز المصرفي ونظراً لأن المصارف تكتسب دوراً حيوياً في الإقتصاد ولأهمية دور الوساطة الذي تلعبه، بتعبئة المدخرات الكافية والتوزيع الكفء لها على الاستثمارات المختلفة ، وفي ظل العولمة المالية والتحرر المالي ظهرت عدة متغيرات عالمية أثرت بدرجة كبيرة في العمل المصرفي الدولي وأدت إلى تغيرات جوهرية في طبيعته، فأخذت المصارف بالاتجاه إلى أنشطة مصرفية جديدة تختلف عن الأنشطة التقليدية التي كانت تمارسها، مما نتج عنها تزايد المخاطر التي تواجه البنوك في ظل تطور الصناعة المصرفية .

مشكلة البحث :

على الرغم من اهتمام المحاسبين بدراسة التحفظ المحاسبي والتعرف على مفهومه وأنواعه ودوافعه ومبررات الطلب عليه وبشكل خاص تأثيره على قرارات التمويل المصرفي إلا أن هذا الأمر لم يحظ بالاهتمام الكافي في السودان وهذا يؤثر على القرارات خاصة قرارات التمويل في المصارف السودانية.

أهمية البحث:

تتمثل الأهمية العلمية في حاجة البيئة السودانية لمزيد من المعلومات والدراسات بشأن التحفظ المحاسبي ولاسيما أنه لم يحظ بالاهتمام الكافي بالمقارنة بالدراسات الأجنبية التي ركزت على التحفظ المحاسبي خاصة في أعقاب إنهيار عدد من الشركات العالمية نتيجة بعض الممارسات التي تمثل خروجاً على متطلبات التحفظ المحاسبي .كما أنه يخدم المهتمين بهذا المجال ، وتتمثل الأهمية العملية في دراسة التحفظ المحاسبي واثره على قرارات التمويل المصرفي وذلك من خلال معرفة العلاقة التي تربط بينهما.

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى تحقيق الأتي :

1- التعرف على التحفظ المحاسبي وقرارات التمويل المصرفي .

2-توضيح أثر التحفظ المحاسبي على اتخاذ قرارات التمويل المصرفي.

فرضيات البحث:

الفرضية العدمية: لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي وقرارات التمويل المصرفي.

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي وقرارات التمويل المصرفي.

مصادرجمع البيانات

تتمثل مصادر جمع البيانات في الأتي:

1- المصادر الأولية : الإستبانة

2- المصادر الثانوية : الكتب والمراجع والمجلات العلمية والرسائل الجامعية والإنترنت.

منهجية البحث:

يتبع البحث المناهج الآتية :

المنهج التاريخي لاستعراض الدراسات السابقة،المنهج الاستنباطي ويعتمد عليه الباحثان في تحديد طبيعة الدراسة وتحديد المحاور الرئيسية المتعلقة بالدراسة وصياغة الفرضيات والمنهج الاستقرائي يعتمد عليه البحث في اختبار الفرضيات، والمنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات .

حدود البحث :

الحدود الزمانية : 2025

الحدود المكانية : فروع المصارف السودانية بمدينة الأبيض.

هيكل البحث :

يتكون هيكل البحث من الإطار المنهجي ،الدراسات السابقة،الإطار النظري ،الدراسة الميدانية والخاتمة التي تشمل النتائج والتوصيات.

I- الدراسات السابقة

يتناول هذا الجزء استعراض لبعض الدراسات السابقة وتحليلها لمعرفة مايميز الدراسة الحالية عن تلك الدراسات وقد تم ترتيبها تنازلياً على النحو التالي:

دراسة (Lara&Others2009):

تناولت هذه الدراسة التحفظ المحاسبي والحوكمة وأبانت أن الشركات الأقوى في الحوكمة تظهر درجة أعلى من التحفظ المحاسبي حيث تستخدم هذه الشركات مقاييس التحفظ القائمة على السوق وغير القائمة على السوق كما أنه توجد إتجاه العلاقة السببية من الحوكمة الى التحفظ وليس العكس كما تشير إلى أن التحفظ والحوكمة ليس بديلين.

يتضح الفرق بين الدراسة السابقة والحالية في أن الأولى درست العلاقة بين الحوكمة والتحفظ المحاسبي بينما الأخيرة درست العلاقة بين التحفظ المحاسبي وقرارات التمويل.

دراسة(Mehpare2013):

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم مراجعة أدبية لمفهوم التحفظ المحاسبي، الذي يُعدّ من أقدم المفاهيم وأكثرها إثارة للجدل في مجال المحاسبة. ونتيجةً لهذه المناقشات، يُعدّ هذا المفهوم موضوعًا جذابًا للبحث الأكاديمي.حيث تم دراسة الخلفية النظرية للتحفظ المحاسبي، والتي تشمل تعريفه، وتفسير وجوده، وطرق قياسه.وتوصلت الدراسة إلى قلة الاهتمام بهذا الموضوع في تركيا.ويحتاج هذا المجال الواعد إلى دراسة مستفيضة لدراسة الأدلة المتعلقة بالحالة التركية. كما أن استثناء التحفظ المحاسبي مؤخرًا من إطار عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية يعزز أهمية هذه المواضيع كمسألة بحثية.

يلاحظ الباحثان أن الدراسة السابقة ركزت على الإطار النظري لمفهوم التحفظ المحاسبي ولم تهتم بالجانب التطبيقي للموضوع.

دراسة (النجار2014):

هدفت الدراسة إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين،وبيان أثر التحفظ المحاسبي على القيمة السوقية للسهم ،وتقديم معلومات مفيدة للمستثمرين حول مستويات التحفظ داخل التقارير المالية المنشورة ومساهمته في تقييم شفافية الإفصاح المالي من قبل الشركات.وقد أظهرت نتائج الدراسة انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية والتقارير الصادرة عن الشركات المساهمة العامة . كما وجدت الدراسة أن قطاع التأمين والبنوك هي الأكثر تحفظاً ، وفي حين كان القطاع الاستثماري هو اقل تحفظاً وأن مستوى التحفظ المحاسبي يؤثر إيجاباً على القيمة السوقية للسهم.وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل الدور التي تقوم به الهيئة المشرفة على السوق المالي بهدف تفعيل الرقابة على عملية الإقرار المالي وإلزام الشركات بزيادة مستويات التحفظ المحاسبي.

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها تقوم بدراسة ومعرفة العلاقة بين التحفظ المحاسبي وهيكل التمويل المصرفي .

دراسة (اقبال والقضاة2014):

هدفت الدراسة إلى التعرف على التفسيرات المختلفة للتحفظ المحاسبي وإيجاباته وسلبياته، ومعرفة أثر الازمات عليه.وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها : أن الشركات المساهمة العامة الأردنية تلتزم بالتحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية ، وأن الأزمات المالية أدت إلى زيادة استخدامه وأن الازمات المالية أدت إلى التأكيد على استخدام محدود للتحفظ المحاسبي وأنه يخفض من مخاطر إنهيار الشركات وأنه أداة مناسبة لمواجهة حالة عدم التأكد التي يتعرض لها المحاسب .

يتضح للباحثين إهتمام الدراسة السابقة بأثر الأزمات في التحفظ المحاسبي ولم تتناول أثره على قرارات التمويل المصرفي بالسودان.

دراسة(عبدالحليم 2015):

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية المنشورة وعلى قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية المصرية.وتوصلت إلى وجود عدة محددات و عوامل ساهمت في ظهور التحفظ المحاسبي وزيادة إستخدامه منها: الحاجة للحد من ممارسات إدارة الأرباح ، والحاجة إلى تحقيق نظام حوكمة فعال ، كما أن التحفظ المحاسبي يساعد المستثمرين في إتخاذ القرارات الاستثمارية الأكثر كفاءة. وأوصت بعدم التخلي عن التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية وتشجيع الشركات المصرية على تطبيقه للحد من عملية تعديل القوائم المالية وإدارة الأرباح.

يتبين أن الدراسة السابقة ناقشت أثر التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية في مصر ولم تتناول أثره على قرارات التمويل المصرفي في السودان.

دراسة(Jeffery L&Others2016):

تناولت الدراسة التحفظ المحاسبي وشروط الأداء وهدفت إلى دراسة العلاقة بين شروط الأداء في عقود الدين الخاص والمحاسبة المتحفظة في ظل الاختيار السلبي.وتوصلت إلى أنه في ظل الاختيار السلبي الشديد أي عدم تماثل المعلومات المرتفع، يعمل كل من التحفظ المحاسبي وشروط الأداء كمكملات لبعضهما البعض.

يلاحظ أن الدراسة السابقة اهتمت بالعلاقة بين التحفظ المحاسبي وشروط أداء الدين كأحد متطلبات قرار التمويل المصرفي ولم تهتم بالمتطلبات الأخرى.

دراسة (فؤاد2016):

تمثل الهدف الرئيسي للدراسة في دراسة الالتزام بتطبيق(IAS/ IFRS) على الممارسة العلمية للتحفظ المحاسبي وإنعكاس ذلك على جودة التقارير المالية،وتوصلت الدراسة إلى أن الأسباب التي تم الإعتماد عليها في إستبعاد التحفظ المحاسبي من الإطار المفاهيمي لا تتحقق عند الممارسة العملية لمعايير المحاسبة الدولية (IAS/ IFRS) نتيجة إنتشار ممارسات التحفظ المحاسبي.أوصت بإعادة النظر في الإطار المفاهيمي الصادر عن (IASB) وأهمية تضمينه التحفظ المحاسبي كأحد سمات المعلومات المحاسبية .

يلاحظ أن الدراسة تناولت دور معايير المحاسبة الدولية بسياسة التحفظ المحاسبي وتضمينها في الإطار المفاهيمي الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

دراسة(العادلي2017):

تناولت أثر التحفظ المحاسبي في تبني معايير التقرير المالي الدولية (IFRS) على خطر المعلومات المحاسبية وانعكاسه على قرار الاستثمار،وهدفت إلى بيان العلاقة بين معايير التقارير المالي الدولية والقرار الاستثماري من وجهة نظر المستثمرين.وخلصت الدراسة باستنباط منهج محاسبي يساهم في ترشيد قرار المستثمر الحالي والمرتقب تجاه الشركات المقيدة والمتداولة في البورصة المصرية. أوصت بالمزيد من التطبيق للمنهج المحاسبي المقترح على قطاعات أكثر وشركات أخرى مالية وغير مالية.

تميزت الدراسة الحالية في انها هدفت إلى معرفة اثر التحفظ المحاسبي على قرارات التمويل المصرفي بينما اهتمت الدراسة السابقة بمعرفة اثر التحفظ المحاسبي على خطر المعلومات المحاسبية وانعكاسه على قرار التمويل.

دراسة (قنديل2018):

كان هدف الدراسة التعرف على تأثير التحفظ المحاسبي على كفاءة القرارات الإستثمارية في الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية السعودي.وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير عكسي ومعنوي للتحفظ المحاسبي على الإستثمار الأكبر من اللازم، بما يشير إلى أن زيادة التحفظ المحاسبي تخفض من اللإستثمار الأكبر من اللازم، ومن ثم تؤدي إلى تحسين كفاءة القرارات الإستثمارية للشركات التي لديها استثمار أكبر من اللازم ، كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي للتحفظ المحاسبي على الإستثمار الأقل من اللازم، ويعني هذا أن زيادة التحفظ المحاسبي تزيد من الإستثمار الأقل من اللازم.

يلاحظ أن هذه الدراسة السابقة اهتمت بعلاقة التحفظ المحاسبي بكفاءة القرارات الإستثمارية في الشركات المدرجة بسوق المال السعودي،بينما اهتمت الدراسة الحالية بعلاقة التحفظ المحاسبي بقرارات التمويل المصرفي في المصارف السودانية.

دراسة(أيمن وآخرون2021):

استهدفت الدراسة التحديد لأثر التحفظ المحاسبي في جودة المعلومات المحاسبية من خلال دراسة ميدانية على عينة من الشركات الجزائرية بولاية سكيكدة.وتوصلت إلى وجود علاقة دالة إحصائياً بين استخدام سياسة التحفظ المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية،كما وجدت أثر قوي من خلال إستخدامه في تقييم الأصول والإلتزامات.

يرى الباحثان أن الدراسة السابقة استهدفت دراسة أثر التحفظ المحاسبي في جودة المعلومات المحاسبية في الشركات الجزائرية ولم تستهدف أثره في قرارات التمويل المصرفي في السودان.

دراسة:(Wahid Hartam &Etik Kresnawati2022):

هدفت إلى دراسة أثر التحفظ المحاسبي على إدارة الأرباح وتحديد التأثير المخفف لدورة حياة الشركة في العلاقة بينهما بالتطبيق على الشركات الصناعية المدرجة ببورصة أندونسيا للأوراق المالية.وتوصلت الى أن التحفظ المحاسبي له أثر سلبي على إدارة الأرباح وأن دورة حياة الشركة يمكن أن تخفف العلاقة بينهما ولذلك أوصت بضرورة أخذ عامل دورة حياة الشركة في الإعتبار.

يتضح للباحثين أن الدراسة السابقة اهتمت بتأثير التحفظ المحاسبي على إدارة الأرباح ولم تهتم بدوره أو أثره على قرارات التمويل..

II- الإطار المفاهيمي

1.مفهوم التحفظ المحاسبي:

يقصد بمفهوم التحفظ هو الحكمة ضد عدم اليقين في المستقبل(**Wahid2022**,p297 **& Kresnawati**).والتحفظ المحاسبي هو تفضيل المحاسب للطرق التي تؤدي إلى التقرير عن القيم الأقل

لحقوق الملكية معلن عنها؛ وبعضهم الآخر يفسرها بوجود شهرة للشركة غير المعلن عنها حيث يعمل التحفظ المحاسبي على تخفيض القيمة الدفترية للأصول نسبة إلى قيمتها السوقية (النجار،2014).والتحفظ المحاسبي يعود على أن الأصول والإلتزمات مقاسة غالباً في ظروف حالة عدم التأكد، ويفضل المديرين والمستثمرين والمحاسبون بشكل عام اختيار بدائل القياس الذي يؤدي إلى تخفيض صافي الدخل وصافي الأصول بدلا من الزيادة بهما وذلك لمواجهة المخاطر المحتملة ، كإعتماد قاعة التكلفة أو السوق أو أيهما أقل على سبيل المثال (بوراس،2008).

2.مفهوم قرارات التمويل:

1.2تعريف التمويل:

يعرف التمويل بأنه توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مؤسسة خاصة أو عامة(الزبيدي،2004).إن وظيفة التمويل تعتبر من أهم وظائف المؤسسات المالية حيث انها تقدم لذوى العجز المالي قروضاً تفك بها حقيقيتها وبذلك تزيد في حركة النشاط الاقتصادي(علي،2024،ص).ويعرف التمويل المصرفي بأنه أحد التسهيلات المصرفية والأدوات الإستثمارية في المصارف والتي يتم من خلالها تقديم مبلغ مالي للعميل وذلك بعد توفر الثقة وتعد جزء من الموازنة بين التمويل والودائع المصرفية مما يساعد في الإستمراروديمومتيها(Brauers,Ginevicius&Podviezko,2014,p349).

2.2مفهوم قرار التمويل المصرفي:

قرارات التمويل بأنها: تلك القرارات المتعلقة بتحديد وصياغة هيكل التمويل لمؤسسة الأعمال والتي تصل من خلالها لاختيار هيكل التمويل الأمثل لتعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم(داؤود،2008).

تهتم قرارات التمويل بكيفية الحصول على الأموال لتمويل الاستثمارات ومن الضروري التأكيد على أن أشد اهتمامات المدير المالي قبل اتخاذ القرار التمويلي هو التأكد من أن الأموال المطلوبة يمكن توفرها في الوقت المناسب ،خلال فترات زمنية مناسبة ، بأقل تكلفة ممكنة، استثمارها في المجالات الأكثر فائدة(الزبيدي،2004،ص72).

3.2العناصر الأساسية لإتخاذ قرار التمويل الصحيح:

هنالك ممجموعة من العناصر والتي تعتبر من المعطيات والمتطلبات الضرورية لقرار منح التمويل المصرف تتمثل في الأتي(مطر،2006،ص352):

1-وصف واضح للقرض أو التسهيلات المصرفية يغطي المعلومات الشخصية للعميل ونوع القرض ومجاله والغرض منه ومصادر تمويل العميل التي يتوقع منها السداد.

2-تحليل مخاطر الائتمان للعميل.

3-مصادر المعلومات المالية للعميل.

4-مصادر المعلومات الإستراتيجية للعميل.

5-تحليل وتفسير المعلومات المالية للعميل.

بينما يرى البعض أن هنالك مجموعة من الأسس التي تضعها المصارف عند قرار التمويل المصرفي تشمل:قيمة التمويل،الغرض منه،مدته،مصادر الوفاء،مسموعات المقترض،قدرة العميل الإدارية والفنية،رأس العميل والضمانات المقدمة(المغربي،2010،ص238). كما أن هناك جملة من المتغيرات والتي تعتبر أساسية في اتخاذ قرارات التمويل والتي يجب على إدارة المالية أن تأخذها بعين الاعتبار عند ممارسة نشاطها التمويلي حيث تشكل هذه المحددات الأبعاد الرئيسية لاتخاذ قرار التمويل المصرفي وهي تتمثل في(الزبيدي،2004،ص73):هيكل التمويل المطلوب،المرونة،الكلفة والزمن.

4.2العوامل المؤثرة في قرارات التمويل المصرفي:

تحصل المؤسسات على الأموال اللازمة لتمويل أنشطتها من مصدرين إما مصادر خارجية عن طريق الديون والقروض، أو من مصادر داخلية عن طريق الملاك.

وللمفاضلة بين هذين النوعين من مصادر التمويل يجب أخذ العوامل التالية بعين الاعتبار(داؤود،2012،ص153):

1- تكلفة التمويل، فالتمويل مهما كان مصدره داخليا أو خارجيا فله تكلفة يجب مراعاتها.

2- ملائمة التمويل للمجال الذي تستخدم فيه الأموال فإذا كان الهدف من التمويل هو التوسع الرأسمالي، فيستحسن في هذه الحالة أن يكون التمويل طويل الأجل، أما إذا كان الهدف هو تمويل رأس المال العامل فيكون التمويل قصير الأجل من أجل تخفيض تكلفة الأموال.

3- السيولة النقدية في المؤسسة، وهنا يجب مراعاة وضع السيولة النقدية في المؤسسة التي ترغب في التمويل، فإذا كان الوضع حرجا على المؤسسة أن تغض النظر عن تكلفة هذا التمويل.

4- الشروط والقيود التي تفرضها الجهة التي تقوم بالتمويل كالضمانات المقدمة وتوزيع الأرباح، وقدرة المؤسسة على طلب تمويل إضافي من مصادر أخرى.

5- المزايا الضريبية والتي يحققها التمويل الخارجي في الوقت الذي لا يحققها التمويل الداخلي.

III- الدراسة الميدانية:

مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث من 190 فرداً من الموظفين بأقسام المصارف الإدارية والمالية بفروع المصارف العاملة بمدينة الابيض.

عينة البحث:

تم سحب عينة عشوائية بسيطة من مجتمع البحث مكونة من 70 مفردة وتمثل نسبة 36.8%، وتكوين هذه العينة يساعد البحث في الحصول بيانات يمكن الإستناد عليها في الوصول إلى النتائج.

تم توزيع (70) استبانة على عينة الدراسة، وتم إسترداد (67) إستبانة، بنسبة إسترداد 95.7%.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات البحث:

لتحليل بيانات عبارات الإستبانة تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية الإصدار 22 والذي يعد من أقوى البرامج المستخدمة في عمليات التحليل الإحصائي، ولتحليل ومعالجة بيانات الدراسة إحصائياً تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية منها ما يلي:

1. الأساليب الإحصائية الوصفية بشكل عام للحصول على قرارات عامة عن خصائص وملامح تركيبة مجتمع الدراسة وتوزيعه وقد تضمنت الأساليب التوزيع التكراري والنسب المئوية.
2. اختبار جودة التوفيق (كآي تربيع)لاختبار التجانس أو التماثل لإجابات أفراد العينة حتى يتم الإعتماد على إجاباتهم، ويعمل اختبار مربع كآي عن طريق مقارنة قيمة خطأ اختبار مع الخطاء المسوح به 5% أو 0.05.
3. الوسط الحسابي لقياس الأهمية النسبية للعبارات وإختبار فرضيات البحث.

أداة البحث:

الإستبانة كانت الأداة الرئيسية التي اعتمد عليها البحث في جمع البيانات التي يعتمد عليها في تحليل ومناقشة عبارات فرضيات البحث.

مقياس ليكرت الخماسي: عبارات الدراسة صممت على أساس مقياس ليكارت الخماسي، وتم وضع أوزان للمقياس على النحو التالي:

جدول رقم (1)يوضح مقياس ليكارت الخماسي للأوزان

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
5	4	3	2	1

المصدر : إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2025م

وبما أن مقياس المتغير ترتيبي والأرقام تعبر عن الأوزان، يتم حساب الوسط المرجح بالأوزان ، ويتم أولاً حساب طول الفترة وهي عبارة عن قسمة حاصل 4 على 5، حيث 4 تمثل مجموع الفروق بين مسافات المقياس حسب مقياس ليكارت، و5 تمثل عدد الاختيارات. وعند قسمة 4 على 5 ينتج طول الفترة ويساوي 0.80 ويصبح التوزيع كالتالي:

جدول رقم (2)يوضح حساب الوسط المرجح بالأوزان

المتوسط المرجح	من 1 إلى 1.79	من 1.80 إلى 2.59	من 2.60 إلى 3.39	من 3.40 إلى 4.19	من 4.20 إلى 5
مستوى الموافقة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	موافق	موافق بشدة

المصدر : إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2025م

الأهمية النسبية:

تعبر الأهمية النسبية عن مدى أهمية عبارات أداة البحث، ويتم حذف العبارات ذات الأهمية النسبة الضعيفة لأنها لا تخدم هدف البحث.

تحسب النسبة المئوية للأهمية النسبية عن طريق المعادلة التالية:

* حيث 5 تمثل وزن أوافق بشدة

ويتم حساب طول الفترة للأهمية النسبية عن طريق حاصل قسمة 0.8 على 5، حيث 0.8 تمثل مجموع الفروق بين مسافات المقياس، و5 تمثل عدد الاختيارات. وعند قسمة 0.8 على 5 ينتج طول الفترة ويساوي 0.16 ويصبح التوزيع كالتالي:

جدول رقم (3) الأهمية النسبية

النسبة المئوية للأهمية	100 – 84	83 – 68	67 - 52	51 – 36	35 - 20
درجة الأهمية	عالية جداً	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جداً

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2025م

ثبات وصدق أداة البحث:

أ-الصدق الظاهري:

للصدق الظاهري لأداة الدراسة تم عرض إستمارة الإستبانة لعدد من الأساتذة في مجال العلوم الإقتصادية والإدارية حيث أجريت عليه تعديلات بعد أخذ ملاحظاتهم في الحسابان.

ب-الثبات والصدق الداخلي:

لإختبار مدى توافر الثبات والصدق الداخلي لأداة البحث، تم احتساب معامل ثبات ألفا كرنباخ (Alpha-Cronbach) للتأكد من ثبات أداة البحث. أما معامل الصدق يقصد به أن الأداة تقيس ما وضعت لقياسه وتم حساب معامل الثبات ومعامل الصدق لعبارات فروض البحث كما في الجدول التالي:

جدول رقم (4) معامل المصداقية ألفا كرنباخ لعبارات المتغيرات الدراسة

العبارات	عدد العبارات	معامل الثبات ألفا كرونباخ	معامل الصدق
فرضية البحث	10	.858	0.926

المصدر : إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2025م

من الجدول رقم (4) وجد عند إجراء اختبار الثبات على إجابات المستجيبين للاستبانة لجميع محاورها وبلغت قيمة ألفا كرنباخ (0.86) وتعنى هذه القيمة توافر درجة عالية جداً من الثبات الداخلي الاستبانة وأنها تُعطي نفس النتائج إذا تم التكرار. وتعتبر القيمة المقبولة إحصائياً لمعامل ألفا كرنباخ 67% مما يمكن من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها. أما مقياس المصداقية فهو الجذر التربيعي لمقياس الثبات الذي كانت قيمته (0.981) وتعتبر الأداة ذات مصداقية عالية لأن قيمة مقياس المصداقية قريب من الواحد.

وصف خصائص عينة البحث:

اشتملت الإستبانة على عبارات لمعرفة الخصائص لعينة البحث وكانت النتائج كما يلي:

1- المؤهل العلمي لأفراد العينة:

الجدول رقم (5) المؤهل العلمي لأفراد العينة

البيان	التكرارات	النسبة %
ثانوي	2	%3
جامعي	40	%59.7
فوق الجامعي	25	%37.3
المجموع	67	%100

المصدر : إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2025م

الجدول رقم (5) يوضح المؤهل العلمي لأفراد العينة، حيث وجد أن 3% من أفراد العينة كان مؤهلهم العلمي ثانوي و59.7% من أفراد العينة مؤهلهم جامعي، و37.3% من أفراد العينة مؤهلهم العلمي فوق الجامعي، مما يعني أن 97% من العينة من الجامعيين وهذا يعطى إجابات علمية يمكن الإعتماد عليها في تحليل البيانات.

2- التخصص العلمي لأفراد العينة:

الجدول رقم (6) التخصص العلمي لأفراد العينة

البيان	التكرارات	النسبة %
إدارةالأعمال	7	%10.45
محاسبة	37	%55.22
دارسات مصارف	9	%13.43
نظممعلومات	1	%1.50
أخري	13	%19.40
المجموع	67	%100

المصدر : إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2025م

الجدول (6) يوضح التخصص العلمي لأفراد العينة، حيث وجد أن 10.45% من أفراد العينة كان تخصصهم العلمي إدارة اعمال، و55.22% من أفراد العينة تخصصهم العلمي محاسبة، و13.43% من العينة تخصصهم العلمي دارسات مصارف، و1.5% من العينة تخصصهم العلمي نظم معلومات، و19.40% لهم تخصصات أخرى. مما يعكس تنوع في التخصصات العلمية المتعلقة بالمجال التجاري، مما يعطى إجابات يمكن الاعتماد عليها في تحليل البيانات.

3- سنوات خبرة أفراد العينة:

الجدول رقم (7) سنوات الخبرة لأفراد العينة

البيان	التكرارات	النسبة %
أقلمن 5 سنوات	2	%3
من 6 سنوات الى 11 سنة	29	%43.3
من 12 الى 17 سنة	16	%23.9
من 18 الى 23 سنة	20	%29.8
المجموع	67	100.0%

المصدر : إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2025م

الجدول (7) يبين عدد سنوات الخبرة لأفراد عينة البحث، وكانت نسبة أفراد العينة الذين تقل خبرتهم عن 5 سنوات 3%، والأفراد الذين تقع خبرتهم العملية بين 6– 11 سنة 43.3% من العينة، و23.9% من العينة تقع خبرتهم بين 12 – 17 سنة، و29.8% من العينة تقع خبرتهم بين 18-23 سنة. مما يعكس تنوع في سنوات الخبرة المتعلقة بموضوع البحث الأمر الذي يزيد من دقة إجابات أفراد العينة.

تحليل البيانات:

لتحليل بيانات البحث تم استخدام مربع كاي وحساب الأهمية النسبية لكل عبارة من عبارات من عبارات الفرضية وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (8)الأهمية النسبية ومستوى الموافقة واختبار جودة التوفيق لعبارات الفرضية

العبارات	قيمة مربع كآي	درجةالحرية	الاحتمالية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	مستوى الموافقة	الأهمية النسبية	درجة الأهمية
التحفظ المحاسبي يساعد المحاسبين في	88.76	3	0.000	0.84	4.57	أوافق بشدة	91%	عالية جداً

زيادة كفاءة قرارات التمويل المصرفي.								
سياسة التحفظ المحاسبي يساهم في معالجة المشاكل والشكاوى الخاصة بقرارات التمويل المصرفي.	101.18	3	0.000	0.70	4.67	أوافق بشدة	93%	عالية جداً
التحفظ المحاسبي يساعد في تقييم نتائج قرارات التمويل السابقة والنتائج الحالية والمستقبلية.	49.24	3	0.000	0.93	4.36	أوافق بشدة	87%	عالية جداً
التحفظ المحاسبي له أثر على زيادة جودة قرارات التمويل بالمصرف.	94.12	4	0.000	0.91	4.45	أوافق بشدة	89%	عالية جداً
استخدام سياسة التحفظ المحاسبي يوفر معلومات وتقارير مالية تساعد على اتخاذ قرارات التمويل المصرفي.	74.55	3	0.000	0.88	4.51	أوافق بشدة	90%	عالية جداً
سياسة التحفظ المحاسبي توفر معلومات أكثر موضوعية وخالية من التحيز.	75.27	3	0.000	0.80	4.54	أوافق بشدة	91%	عالية جداً

تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي توفر تقارير ذات نزاهة تعزز من ثقة المستخدمينلإتخاذ قرارات التمويل المصرفي.	75.27	3	0.000	0.80	4.54	أوافق بشدة	91%	عالية جداً
التحفظ المحاسبي يؤثر على قرارات التمويل المصرفي في هامش الأمان.	94.49	3	0.000	0.78	4.61	أوافق بشدة	92%	عالية جداً
يساعد التحفظ المحاسبي على تحديد مصدر التمويل الملائم لاتخاذ قرار التمويل الأمثل.	84.22	3	0.000	0.82	4.55	أوافق بشدة	91%	عالية جداً
سياسة التحفظ المحاسبي له تأثير على مبادئ حوكمة المصارف.	80.64	3	0.000	0.80	4.57	أوافق بشدة	91%	عالية جداً

المصدر : إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2025م

من الجدول رقم (8) الذي يبين الأهمية النسبية ومستوى الموافقة واختبار جودة التوفيق لعبارات الفرضية الأولى وجد الآتي:

1- العبارة الأولى من عبارات الفرضية ذات أهمية نسبية عالية جداً، لأن درجة الأهمية أكبر من 83%، ومستوى الموافقة موافق بشدة لأن المتوسط المرجح يساوي 4.57وهذه القيمة أكبر من 4.19 وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجدنا أن قيمة كآي تربيع كانت 88.76 عند درجة حرية 3 بمعنوية 0.000 وهي أقل من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، لذلك العبارة الأولى للفرضية يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية.

2- العبارة الثانية من عبارات الفرضية ذات أهمية نسبية عالية جداً، لأن درجة الأهمية أكبر من 83%، ومستوى الموافقة اوافق بشدة لأن المتوسط المرجح يساوي 4.67 وهذه القيمة أكبر من 4.19 وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق أن قيمة كآي تربيع كانت 101.18 عند درجة حرية 3 بمعنوية 0.000 وهي أقل من

درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد العينة، لذلك أن العبارة الثانية للفرضية يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية.

3- العبارة الثالثة من عبارات الفرضية ذات أهمية نسبية عالية، لأن درجة الأهمية أكبر من 83%، ومستوى الموافقة اوافق بشدة لأن المتوسط المرجح يساوي 4.36 وهذه القيمة كبر من 4.19 وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق أن قيمة كآي تربيع كانت 49.24 عند درجة حرية 3 بمعنوية 0.000 وهي أقل من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد العينة، لذلك أن العبارة الثالثة للفرضية يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية.

4- العبارة الرابعة من عبارات الفرضية ذات أهمية نسبية عالية جداً، لأن درجة الأهمية أكبر من 83%، ومستوى والموافقة اوافق بشدة لأن المتوسط المرجح يساوي 4.45 وهذه القيمة أكبر من 4.19 وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق أن قيمة كآي تربيع كانت 94.12 عند درجة حرية 4 بمعنوية 0.000 وهي أقل من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد العينة، لذلك هذه العبارة الرابعة للفرضية يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية.

5- العبارة الخامسة من عبارات الفرضية ذات أهمية نسبية عالية جداً، لأن درجة الأهمية أكبر من 83%، ومستوى الموافقة أوافق بشدة لأن المتوسط المرجح يساوي 4.51 وهذه القيمة أكبر من 4.19 وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق أن قيمة كآي تربيع كانت 74.55عند درجة حرية 3 بمعنوية 0.000 وهي أقل من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد العينة، لذلك أن العبارة الخامسة للفرضية يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية.

6- العبارة السادسة من عبارات الفرضية ذات أهمية نسبية عالية جداً، لأن درجة الأهمية أكبر من 83%، ومستوى الموافقة اوافق بشدة لأن المتوسط المرجح يساوي 4.54 وهذه القيمة أكبر من 4.19 وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق أن قيمة كآي تربيع كانت 75.27 عند درجة حرية 3 بمعنوية 0.000 وهي أقل من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد العينة، لذلك أن العبارة السادسة للفرضية يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية.

7- العبارة السابعة من عبارات الفرضية ذات أهمية نسبية عالية جداً، لأن درجة الأهمية تساوي 83%، ومستوى الموافقة موافق بشدة لأن المتوسط المرجح يساوي 4.54 وهذه القيمة أكبر من 4.19 وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق أن قيمة كآي تربيع كانت 75.27 عند درجة حرية 3 بمعنوية 0.000 وهي أقل من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد العينة، لذلك أن العبارة السابعة للفرضية يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية.

8- العبارة الثامنة من عبارات الفرضية ذات أهمية نسبية عالية جداً، لأن درجة الأهمية أكبر من 83%، ومستوى الموافقة اوافق بشدة لأن المتوسط المرجح يساوي 4.61 وهذه القيمة أكبر من 4.19 وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق أن قيمة كآي تربيع كانت 94.49عند درجة حرية 3 بمعنوية 0.000 وهي أقل من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد العينة، لذلك أن العبارة الثامنة للفرضية يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية.

9- العبارة التاسعة من عبارات الفرضية ذات أهمية نسبية عالية جداً، لأن درجة الأهمية أكبر من 83%، ومستوى الموافقة اوافق بشدة لأن المتوسط المرجح يساوي 4.55 وهذه القيمة أكبر من 4.19. وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق أن قيمة كآي تربيع كانت 84.22 عند درجة حرية 3 بمعنوية 0.000 وهي أقل من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد العينة، لذلك أن العبارة التاسعة للفرضية يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية.

10- العبارة العاشرة من عبارات الفرضية ذات أهمية نسبية عالية جداً، لأن درجة الأهمية أكبر من 83%، ومستوى الموافقة أوافق بشدة لأن المتوسط المرجح يساوي 4.57 وهذه القيمة أكبر من 4.19 وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق أن قيمة كآي تربيع كانت 80.64 عند درجة حرية 3 بمعنوية 0.000 وهي أقل من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد العينة، لذلك أن العبارة العاشرة للفرضية يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية.

إختبار فرضيات البحث:

فرضية العدم:لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي و قرارات التمويل المصرفي.

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي و قرارات التمويل المصرفي.

لإختبار فرضيات البحث تم الإعتماد على إختبار جودة التوفيق والوسط الحسابي والأهمية النسبية حيث يتم قبول فرض العدم إذا كانت قيمة مستوى المعنوية أكبر من 0.05 وأن الوسط الحسابي أقل من 4.19 والأهمية النسبية أقل من 83% والعكس صحيح في حالة كانت هذه القيم أقل ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (9)إختبار فرضيات البحث

الوسط الحاسبي	الأهمية النسبية	مستوى الموافقة	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	مستوى المعنوية
4.54	%91	عالية جداً	136.90	4	0.00

المصدر : إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2025م

من الجدول رقم (9) أن قيمة الأهمية النسبية 91% وكانت درجة مستوى الموافقة عالية جداً، ولأن نسبة درجة الأهمية كانت أكبر من 83%، ومستوى الموافقة اوافق بشدة لأن المتوسط المرجح يساوي 4.54 وهذه القيمة أكبر من 4.19 أما اختبار جودة التوفيق كانت فيه قيمة كآي تربيع تساوي 136.9عند درجة حرية 4 بمعنوية 0.000 وهي أقل من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد عينة البحث. لذلك يتم رفض فرض العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على: **(توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي و قرارات التمويل المصرفي).**

IV- الخاتمة

ناقش البحث بعض الدراسات التي لها علاقة بموضوع التحفظ المحاسبي ثم تناول مفاهيم التحفظ المحاسبي والتمويل وقرارات التمويل المصرفي كما تم إجراء دراسة ميدانية على عينة من فروع المصارف السودانية العاملة في مدينة الأبيض حيث تم إثبات صحة فرضية الدراسة البديلة بوجود علاقة ذات

دلالة إحصائية بين سياسة التحفظ المحاسبي وقرارات التمويل المصرفي ومن ثم تم التوصل إلى عدد من النتائج والمقترحات يمكن تلخيصها في الأتي:

أولاً: النتائج

1- التحفظ المحاسبي يساعد في زيادة كفاءة وجودة قرارات التمويل المصرفي.

2- سياسة التحفظ المحاسبي يساهم في معالجة المشاكل والشكاوى الخاصة بقرارات التمويل المصرفي.

3-التحفظ المحاسبي يساعد في تقييم ومقارنة نتائج قرارات التمويل السابقة والنتائج الحالية والمستقبلية

4- تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي توفر تقارير ذات نزاهة تعزز من ثقة المستخدمين لإتخاذ قرارات التمويل المصرفي.

5- يساعد التحفظ المحاسبي على تحديد مصدر التمويل الملائم لإتخاذ قرار التمويل الأمثل بالمصارف .

ثانياً: التوصيات

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يقدم الباحثان التوصيات الأتية:

1- حث المصارف التي تعاني من صعوبات في قرارات التمويل على ممارسة درجة مناسبة من التحفظ المحاسبي مع مراعاة جودة البيانات المالية.

2- ضرورة الإصلاح المستمر للمنظومة المصرفية السودانية من أجل مسايرة التطورات الإقتصادية العالمية .

3- ضرورة تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي لتعزيز نظام الرقابة المصرفية.

4- العمل من خلال كافة الجهات ذات العلاقة على توجيه ادارة المصارف الي الالتزام بالمستوى المقبول للتحفظ من خلال زياد وعي مستخدمي المعلومات المحاسبية حول جودة وترشيد قرارات التمويل المصرفي.

5- ضرورة إجراء المزيد من البحوث المستقبلية لفحص الآثار المحاسبية الأخرى للتحفظ المحاسبي.

V- المراجع

أولاً:المراجع باللغة العربية

اقبال ،عمر ، والقضاة،مأمون ،(2014)،أثر الأزمات المالية على دعم سياسة التحفظ المحاسبي- دراسة في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية ، الاردن ،مجلة جامعة النجاح للأبحاث ، 48(4) ، عمان،الأردن.

أيمن،تريرات وآخرون،(2021)، التحفظ المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على جودة المعلومات المحاسبية دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الإقتصادية العمومية بولاية سكيكدة،مجلة الباحث الإقتصادي،المجلد9،العدد1،جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة،الجزائر.

بوراس،أحمد ،(2008)، تمويل المنشآت الإقتصادية ، دار العلوم ، الجزائر.

داؤود،نعيم نمر ،(2012)، التحليل المالي دراسة نظرية تطبيقية ، دار البداية للنشر والتوزيع: عمان ،الأردن.

الزبيدي،حمزة محمود ،(2004)، الإدارة المالية المتقدمة ،الوراق للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن.

العادلي،مرفت علي محمود ،(2017) ، أثر التحفظ المحاسبي في تبني معايير التقرير المالي الدولية على خطر المعلومات المحاسبية وإنعكاسه على قرار الإستثمار ،المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة ، جامعة الازهر ، العدد18 ،القاهرة،مصر.

عبدالحليم،أحمد حامد محمود ،(2015)، التحفظ المحاسبي وأثره على جودة التقارير المالية وقرارات المستثمرين،مجلة الفكر المحاسبي ،جامعة عين شمس-كلية التجارة –قسم المحاسبة والمراجعة ،مج 19 ،ع2،القاهرة ،مصر.

فؤاد، ريمون ميلاد ،(2016)، أثر الإلتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS – IFRS) على التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية-دراسة تطبيقية، مجلة الفكر المحاسبي ، جامعة عين شمس ، كلية التجارة ،قسم المحاسبة والمراجعة ، مج 20 ، ع2، القاهرة،مصر.

قنديل ،ياسر سعيد ،(2016)،تأثير التحفظ المحاسبي على كفاءة القرارات الاستثمارية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي،مجلة البحوث المحاسبية،قسم المحاسبة كلية التجارة جامعة طنطا،العدد1،مصر.https://abj.journals.ekb.eg/article_126834

مطر،محمد ،(2006)، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني،الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، ط2،، دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن.

المغربي،محمد الفاتح محمود،(2010)،تمويل مؤسسسات،منشورات جامعة السودان المفتوحة،الخرطوم السودان.

النجار،جميل حسن،(2014)، قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقاريروالبيانات المالية وأثره على القيمة السوقية للسهم ،دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين ،مجلة البلقاء للبحوث والدراسات ، مج17 ،ع2،الأردن.

ثانياً:المراجع باللغة الإنجليزية

Brauers ،W. K. M. ،Ginevicius ،R. & Podviezko ،A. (2014),Development of a Methodology of Evaluation of Financial Stability of Commercial Banks, Panoeconomicus ،3(1).

Jeffery L,&Others,(2016), Accounting Conservatism and Performance Covenants: A Signaling Approach, Contemporary Accounting Research Vol. 33 No. 3 , pp. 961–988 © CAAA doi:10.1111/1911-3846.1220.

Juan Manuel Garcı´a Lara Æ Beatriz Garcı´a Osma Æ Fernando Penalva (2009), Accounting conservatism and corporate governance, Review of Accounting Studies, v. 14, n. 1, pp. 161-201.

Mehpare.K.G,(2013), Accounting Conservatism: A Literature review, uhasebe ve Vergi Uygulamaları Dergisi, Ankara SMMMO , https://dergipark.org.tr/en.

Wahid Hartam1 , Etik Kresnawatim,(2021), Accounting Conservatism and Earnings Management: Moderating Effect of the Corporate Life Cycle, Advances in Economics, Business and Management Research, volume 201, Atlantis Press International B.V,pp295-301.